مجلس النواب
Council of Representatives

مطرقة البرلمان

البعض يريد الدخول في صراعات جانبية وإهمال العمل الحقيقي فقط من أجل الدعاية الانتخابية؟!

التقت بالجهات المختصة لاستطلاع ملاحظاتها

«مرافق الشورى» تناقش اعتبار «الجارم والعظم» محميتين طبيعيتين

تباحثت لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس الشورى مع عدد من ممثلي الجهات المختصة مضمون مشروع قانون باعتبار منطقتي فشت الجارم وفشت العظم محميتين طبيعيتين (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب).

حيث تدارست اللجنة خلال اجتماعها الذي عقد أمس (الأحد) برئاسة صادق الشهابي رئيس اللجنة، مع كل من ممثلي وزارة شؤون البلديات والزراعة، وزارة شؤون النفط والغاز، والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية، أبعاد مشروع القانون الذي يعتبر منطقتا فشت الجارم وفشت العظم محميتين طبيعيتين من الفئة الثانية (منتزه وطني) حسب التصنيف الدولي للمحميات الطبيعية المُقَر من الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، وذلك على ضوء الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها المملكة والمتعلقة بحماية البيئة البحرية وتنميتها وتطويرها، وقد ثمّن رئيس اللجنة حضور ممثلي الجهات المختصة، مؤكداً على أهمية الملاحظات التي أبديت والتي ستأخذها اللجنة بعين الاعتبار عند دراستها لمشروع القانون في اجتماعها المقرر عقده يوم الأربعاء المقبل.

● جانب من اجتماع «مرافق الشورى»

ستعزز هذه الزيارة الرؤية الثاقبة للعاهلين الكبيرين

الظهراني: زيارة خادم الحرمين امتداد تاريخي للعلاقات الراسخة

أكد رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني على أهمية الزيارة التاريخية التي سيقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود عاهل المملكة العربية السعودية إلى مملكة البحرين، ولقاءه بأخيه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وكبار أفراد العائلة المالكة الكريمة، والأعيان والمسؤولين، حيث ستعزز هذه الزيارة من الرؤية الثاقبة للعاهلين الكبيرين.

وأوضح الظهراني أن هذه الزيارة ستزيد من عمق العلاقات المتميزة ذات الجذور الوثيقة وما يجمع بين قيادتي وشعبي المملكتين الشقيقتين من ثوابت ورؤى مشتركة منذ قدم السنين، مشيراً إلى التاريخ الطويل الذي يربط بين البلدين الشقيقين والزيارات التاريخية العديدة المتبادلة بين قيادتي البلدين ومنها الزيارة التي قام بها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود للبحرين في الفترة 2-6 مايو 1939م والتقى بالملك حمد بن عيسى حاكم البحرين، وزار خلالها عدداً من المعالم والدوائر الحكومية بالمملكة ومنها مدينة العوالي وقصر القضيبية والرفاع، وعند استقبال الملك حمد للملك عبد العزيز في فرضة المنامة، لاحظ الملك عبد العزيز أثر الدموع في عيني الملك حمد فبادره بالسؤال عن السبب فأخبره الملك حمد بأنها دموع الفرح من شوق اللقاء.

كما زار الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود البحرين في 1954م فور توليه مقاليد الحكم، وزار الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود البحرين زيارة تاريخية في 1976م بعد توليه الحكم، كما زار البحرين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في عام 1982م وشارك في وضع حجر الأساس للجسر الرابط بين البلدين الشقيقين مع إخوانه قادة دول مجلس التعاون الخليجي وهو الجسر الذي سمي بعد افتتاحه في 26 نوفمبر 1986م باسم جسر الملك فهد.

وأشار الظهراني أن زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ومحادثاته التي سيجريها مع صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة عاهل البلاد المفدى تكتسب أهمية إستراتيجية على كافة المستويات والأصعدة بما تجسد التطور الملحوظ في العلاقات الثنائية المشتركة والتواصل والتشاور المستمرين تجاه القضايا الخليجية والعربية والإقليمية.

وأضاف الظهراني بأن المملكة تترقب هذه الزيارة التاريخية بمزيد من الاهتمام وأن تأتي نتائجها بما يخدم صالح البلدين والشعبين الشقيقين، وبما يحقق المكاسب المرجوة منها، وأن مملكة البحرين بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وعبر الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة وبدعم من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، وشعب البحرين الكريم يتطلع للزيارة الكريمة من العاهل السعودي الكبير لبلده الثاني.

● العاهل السعودي

القوانين المتعلقة بالانفتاح لن تقر في الفصل التشريعي الحالي.. علي العصفور:

الشوريون لصيقون بالمجتمع وعلى الناخب أن يحذر من «تأزيمات النواب»

كتب – علي مجيد:

توقع عضو مجلس الشورى علي العصفور ان لا يتم الانتهاء من بعض القوانين خلال دور الانعقاد الاخير، من بينها بعض القوانين المتعلقة بالانفتاح التي رفعها النواب مؤخرا الى مجلس الشورى.

واكد ان اعضاء مجلس الشورى لصيقون بالمجتمع ويتواجدون فيه من خلال المؤسسات القائمة، كما ان اتصالات (الشوريين) بالمسؤولين واضحة بان جميعها تتعلق بحل القضايا الخدمية.

وقال ان الدور التشريعي الاخير لا يخلو من مزايدات انتخابية يقوم بها النواب من خلال استغلال الاعلام، محذرا في الوقت ذاته، من الانجرار وراء (التأزيمات) التي تطلق بين الحين والاخر... وفيما يلي نص الحوار:

■ ما رأيك في بعض القوانين التي يعتبرها البعض تسبب انغلاقا للبحرين؟

– إذا كان الحديث يتعلق بالمقترح الذي تقدم به النواب مؤخرا، فيما يتعلق بحضر المشروبات الروحية، فإنني لا اتوقع ان يتم الانتهاء منه خلال هذا الفصل التشريعي، لان فيه حديثا كثيرا، وآراء مختلفة، ووجهات نظر، وإذا تمت مناقشته في مجلس الشورى، فأنا واثق من حكمة الاعضاء في التعامل مع هذا الملف، انطلاقا من الدستور وطبيعة المجتمع، ونحن نقف دائما مع السياحة النظيفة التي نود ان تكون لها اسهاماتها في ايرادات الدولة.

■ هناك من يقول ان اعضاء مجلس الشورى بعيدون عن المجتمع، كيف تنظرون الى هذا الامر؟

– كلام غير صحيح، ونحن لا نعرف ما هو المقياس الذي تم الحكم به على اعضاء المجلس أنهم بعيدون عن المجتمع، فهم متواجدون في المؤسسات الرسمية والاهلية، في النوادي الثقافية والرياضية، يشاركون الناس أفراحهم وأتراحهم، فكيف يكونون بعيدين عن المجتمع.

■ ولكن ربما ينظر اليكم انكم لا تهتمون بقضايا الناس الخدمية بخلاف أعضاء مجلس النواب؟

– أيضا هذا الكلام غير دقيق بالمرة، دائما نهتم بقضايا خدمة الناس، ونتواصل مع المسؤولين لحل هذه القضايا الخدمية، ولكن اعضاء مجلس الشورى يختلفون عن النواب، من حيث الاضواء التي تكون موجهة على النائب، إذ انه منتخب انتخابا مباشرا من الناس والجمهور، ولكنني اؤكد ان اعضاء مجلس الشورى حاضرون ولهم بصماتهم في خدمة مجتمعاتهم، ولهم مجالسهم يتلقون فيها ما يطلبه الناس وملاحظاتهم ونقوم بدورنا في ايصالها للمسؤولين.

■ هل تعتقد ان هناك شيئا من الدعاية الانتخابية لدى بعض النواب في طرح بعض الملفات التي تدغدغ عواطف الجمهور خصوصا في وقت يشارف على الانتهاء من دور الانعقاد الاخير؟

– لا يخلو الامر من ذلك، ونحن في نهاية الفصل التشريعي الثاني، وربما يكون من حق النواب، ولكن حين يتطور الامر الى مزايدات تدفع بتأزيم الملفات فهو أمر غير مقبول، ونختلف معهم في تأزيم الملفات من اجل الدعاية الانتخابية، والناخب عليه ان ينتبه للمزايدات التي من غرضها التأزيم.

● علي العصفور

هناك بالفعل أسئلة كثيرة للوزراء، ولكن الفرق بيننا وبين النواب يختلف كثيرا، قد تكون اسئلة النواب تأخذ جانب المساءلة، بغرض اللجان الموجودة لديهم، اما بالنسبة لأعضاء مجلس الشورى تكون بالفعل مقننة، نقصد بها موضوعا بعيدا عن الحدية.

«المرأة والطفل» الشورية تعد تقريرها النهائي عن قانون الطفل

واصلت لجنة شؤون المرأة والطفل خلال اجتماعها أمس (الأحد) برئاسة منيرة بن هندي نائب رئيس اللجنة، مناقشاتها لمشروع قانون بإصدار قانون الطفل (المعد على ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب).

وأكدت اللجنة خلال اجتماعها على أهمية أن يتضمن القانون البحريني مواداً تحمي الطفل وتحفظ كافة حقوقه التي ينبغي أن تتوافق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مملكة البحرين بهذا الشأن، مشيرة إلى أن سن تشريع بهذا الشأن يعد بمثابة الرادع لكل من تسول له نفسه استغلال الأطفال أو التعدي على حقوقهم سواء في التعليم و الصحة وغيرها.

الجدير بالذكر أن اللجنة استكملت استلام المرئيات من الجهات المعنية ومنها بعض الجهات التي تم استدعاؤها لأول مرة لمناقشة المشروع في مجلس الشورى حيث تم خلال الاجتماع بحث أهم الملاحظات التي أوردتها تلك الجهات بشأن مواد القانون، والتي سبق وأن بدأت اللجنة بمناقشتها في الاجتماعات السابقة، فيما جرى النقاش حول عدد من الجوانب التي يتضمنها مشروع القانون كرعاية الطفل والأم العاملة، ورعاية وتعليم الطفل المعاق وتأهيله، والمعاملة الجنائية للأطفال، إلى جانب الاعتداء الجنسي والجسدي تجاههم، وقد تم الاتفاق على البدء بإعداد مسودة التقرير النهائي حول مشروع القانون خلال اجتماعات اللجنة المقبلة.

الصالح يعزي بوفاة الرئيس البولندي وضحايا الطائرة المنكوبة

بعث رئيس مجلس الشورى علي الصالح برقيتي تعزية ومواساة لكل من رئيس البرلمان البولندي برونيسلاف كوموروفسكي رئيس البرلمان رئيس بولندا في التمثيل، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولندا الصديقة بوغدان بوروسويز معزياً بوفاة الرئيس البولندي ليخ كاتشنيسكي، وعدد من المسؤولين البولنديين في حادث تحطم الطائرة المنكوبة والتي كانت تقلهم لدى اقترابها من مطار سمولنسك غربي روسيا.

وأعرب على بالغ أسفه وحزنه لهذا الحادث الجلل والذي يعد يمثل خسارة كبيرة للشعب البولندي الصديق داعياً المولى العلي القدير أن يعين جمهورية بولندا على تجاوز هذه المحنة، وأن يلهم أهالي الضحايا الصبر والسلوان، سائلاً الله العلي القدير أن يحفظ الشعب البولندي الصديق من كل أذى ومكروه.

أمانة النواب تستقبل المشاركين في دورة «لاعلام البرلماني»

استقبلت الأمانة العامة لمجلس النواب الصحافيين والإعلاميين المشاركين في دورة "الإعلام البرلماني" التي نظمتها إدارة الاعلام الخارجي التابعة لوزارة الثقافة والإعلام، حيث رافقهم د. جان كرم المحاضر بالدورة.

وقد شارك بالزيارة نحو 21 صحافي ومحرر من ممثلي وسائل الاعلام المرئية والمسموعة المحلية، حيث قدم غازي عبد المحسن مدير إدارة الاعلام والعلاقات العامة والمراسم بمجلس النواب، بمرافقة الآنسة ريم ضيف، ومريم سلمان من الأمانة العامة بالمجلس عرضاً موجزاً عن السلطة التشريعية في مملكة البحرين ومجلس النواب، والأدوات البرلمانية المتاحة التي من خلالها يقوم النواب كممثلين للشعب بأداء مهامهم البرلمانية.

إرجاء استجواب وزير المالية جاء بتوافق جميع الكتل البرلمانية

نفت لجنة التحقيق البرلمانية في شركة طيران الخليج ما جاء على لسان رئيس نقابة العاملين بشركة طيران الخليج السيد مصطفى آل طوق وتم نشره في الصحف المحلية بشأن إبرام اللجنة صفقات مشبوهة، رافضة كل ماجاء على لسان آل طوق جملةً وتفصيلاً.

وأوضحت اللجنة في بيان صحافي أصدرته أمس أنها بعيدة كل البعد عن استخدام أسلوب المحاصصة وإقصاء وتنصيب البعض حيث أن اللجنة لم تشكل في الأصل إلا لمحاربة مثل هذه الأساليب التي تخالف الشرائع والأديان السماوية واللوائح والأنظمة الإدارية التي تنظم الحقوق والواجبات بين الشركة وأفرادها العاملين ناهيك عن أن اللجنة مكونة من جميع الكتل النيابية والمستقلين في المجلس الأمر الذي يعطيها طابع الشمولية وعدم استفراد أي كتلة بالقرارات.

من جانبه، أوضح رئيس لجنة التحقيق النيابية النائب عبدالحليم مراد بأن إرجاء استجواب وزير المالية جاء بتوافق جميع الكتل البرلمانية بعد حصولهم على وعود من المسئوولين بتصحيح الأوضاع والمخالفات الحاصلة في لجان التحقيق البرلمانية، مؤكداً عدم قبول اللجنة بمثل هذا الكلام العام المرسل المتعلق بالصفقات المشبوهة كونه لايمت للواقع بصلة من قريب أو بعيد لعمل اللجنة البرلمانية، إلى جانب عدم احتوائه على معلومات دقيقة وواضحة لأنه اتهام واضح يتحمل قائله وحده التبعات القانونية المتعلقة به، وأشار مراد إلى أن اللجنة أخذت على عاتقها دعم نقابة العاملين بشركة طيران الخليج منذ تأسيسها وسوف تواصل هذا النهج حتى يتم منح جميع موظفي الشركة حقوقهم وامتيازاتهم، كما أن اللجنة تستغرب هذا الطرح الذي يبديه رئيس النقابة لأن النقابة وطوال السنوات السابقة وحتى الأشهر الأخيرة كانت تشيد دائماً بجهود السادة النواب ومواقفهم الداعمة للموظفين وجهود لجنة التحقيق تحديداً، إلاّ أنها تفاجأت بالتصريحات المعاكسة تماماً لتوجه النقابة السابق الأمر الذي يثير تساؤلاً كبيراً لا يعرف إجابته إلا رئيس النقابة وحده!!.

«التشريعية» تؤكد ضرورة مجابهة جرائم الاحتيال والتدليس

واصلت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها صباح اليوم (الأحد) بحث اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976م بإصدار قانون العقوبات، والمقدم من: رباب العريض، دلال الزايد، د. الشيخ خالد آل خليفة، عبدالغفار عبدالحسين، أحمد بهزاد، وذلك بحضور عدد من مقدمي الاقتراح، حيث تم استيضاحهم عن مرئياتهم بخصوص عدد من المواد التي تضمنها، في الوقت الذي أكدت فيه اللجنة على ضرورة مجابهة جرائم الاحتيال والتدليس، خاصة في ضوء التقدم الذي تشهده أساليب الجريمة في عصرنا الحالي.

وبحسب التعديل المقترح على قانون العقوبات تضاف مادة برقم (391) مكرر ومادة برقم (391) مكرر ثاني تنص على أن "يحكم بالعقوبة السابقة على كل من أدار أو ساعد في إدارة مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي أو حرفي، يتكون راس ماله كله أو بعضه من اكتتابات الجمهور عن طريق الأسهم أو السندات أو المشاركة فيه بأية صورة، أرتكب تدليساً قصد به خداع الجمهور لحمله على الاكتتاب أو لحمله على تسليمه لحساب المشروع مالاً أياً كان، سواء بنشره ميزانية أو حسابات غير صحيحة، أو بتزويره أوراق المشروع أو مستنداته أو دفاتره، أو بإدلائه ببيانات كاذبة عن أمور جوهرية من شأنها تضليل الجمهور وحثه على الاكتتاب".

وكان مقدمو الاقتراح قد أكدوا من خلال مذكرتهم الإيضاحية بشأنه انه ونظراً لتطور الجريمة وما صاحب هذا التطور في السلوك الإجرامي لمرتكبيها فقد ظهرت واستحدثت طرق لارتكاب هذه الجرائم لا تواجهها النصوص الحالية وهو ما سوف يترتب عليه إفلات الكثير من العقاب لعدم اندراج الفعل تحت طائلة نص لتجريمه.

وأضافوا بأن الإقتراح جاء من منطلق الحفاظ على كيان المجتمع واقتصاده لتعديل بعض النصوص الخاصة بجرائم الاحتيال لمواكبة التطور في السلوك الإجرامي لدى مرتكبي هذا النوع من الجرائم.